

دارفور 2007: الفوضى المتعمدة

تحديات حفظ السلام التي تواجه قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور

الملخص

نالت حملة "التطهير العرقي" التي شنتها الحكومة السودانية على منطقة دارفور اهتماماً دولياً واسعاً منذ أربعة أعوام. واليوم، فإن الموقف يتحول من نزاع مسلح شديد التدمير بين المتمردين والحكومة، إلى تنافس عنيف على السلطة والموارد، تنخرط فيه القوات الحكومية والميليشيات المناصرة للحكومة المعروفة باسم "الجنجويد"، وعدة فصائل متمردة وفصائل متمردين سابقين، وعصابات. وعلى الرغم من تعقد هذا الموقف الفوضوي، فيجب ألا يشتت الانتباه عن مسؤولية الحكومة السودانية المحورية عن القتل المدنيين الكثيرين وعن تشريد حوالي 2.4 مليون شخص منذ 2003، بمن فيهم 200000 شخص لاجئ.¹

وفيما يتصف النزاع في دارفور عادة بالصدام بين "العرب" و"غير العرب" من الجماعات الأفريقية، فهذا يبسط النزاع بشكل مبالغ بالأساس ويسيء تعريفه. بل إن الأساليب التي استعانت بها حركات التمرد والحكومة السودانية لاستغلال الحساسيات العرقية قد خدمت في استقطاب معظم سكان دارفور حسب خطوط التقسيم العرقية. وهذه الحساسيات خلقت تحالفات متغيرة في صفوف الحكومة وبين القبائل العربية وغير العربية وجماعات المتمردين، وكذلك النزاعات القوية بين الجماعات العربية المتنافسة وفصائل المتمردين. وقد استهدف المتمردون والمتمردون السابقون المدنيون من الجماعات غير العربية بشكل مباشر، وهاجموا العاملين ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ممن حاولوا توفير المساعدة لأهالي دارفور. وهذه النزاعات الفرعية ذاتها أسهمت في التشريد الجماعي والوفيات في صفوف الشعب. وتستمر الحكومة في التشجيع على الفوضى، وفي بعض المناطق تستغل الحساسيات الموجودة بين عناصر المجتمعات المحلية والتي تتصاعد متحولة

¹ حتى يوليو/تموز 2007، قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن هناك أكثر من 2.2 مليون شخص مشرد داخلياً في دارفور. وهناك أيضاً ما يقدر بمائتي ألف لاجئ دارفوري في تشاد. "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: نظرة عامة إلى الوضع الإنساني السوداني، عدد 3 مجلد 5، 31 يوليو/تموز 2007، على: <http://www.reliefweb.int/rw/RWB.NSF/db900SID/LSGZ-768EVJ?OpenDocument> (تم الاطلاع عليه في 28 أغسطس/آب 2007).

إلى عمليات اقتتال مفتوحة، والظاهر أن هذا في معرض جهد مبذول بمنطق "فرق تسد" وللحفاظ على السيطرة العسكرية والسياسية على المنطقة.

وفي 31 يوليو/تموز 2007، وافق مجلس الأمن - بموافقة السودان - على نشر قوات حفظ سلام يمكن أن يصل عددها إلى 26000 عنصر عسكري وشرطي في دارفور. وهذه القوة المختلطة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مفوضة بأن تتولى العمل الذي كان تقوم به بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي الواقعة تحت الحصار، والمسماة "بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان"، والتي تعمل في دارفور منذ عام 2004. وسوف تكون البعثة الجديدة مجهزة بموارد أكبر لحماية المدنيين والعاملين بالإغاثة الإنسانية، وللإشراف على تنفيذ اتفاق السلام الهش.

والآمال عالية بالنسبة لما يمكن لقوة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن تنجزه، لكنها سوف تواجه التحديات. ولهذا فمن المهم أن يداوم المجتمع الدولي على الضغط المستمر على حكومة السودان، وهذا إلى جانب عملية حفظ السلام، وأن يستمر كذلك في الضغط على مختلف أطراف النزاع الأخرى، وأن يعمل على إيقاف السياسات الهجمات العمدية والعشوائية على المدنيين، واستمرار الدعم للمليشيات (الجنجويد) التي تقوم بأعمال الإساءة والقتل في نزع السلاح منها، وإعاقة نشر عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان العاملين بحفظ السلام والإغاثة الإنسانية والتعاون معهم، والقتل في التصدي لحالة الإفلات من العقاب (بما في ذلك القتل في إلغاء القوانين التي توفر الحصانة أو التعزيز من سلطات النظام القضائي) ورفض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، والسماح بتعزيز التطهير العرقي بواسطة استخدام الأراضي والاحتلال.

والمهمة الأكثر أهمية لعناصر حفظ السلام الدولية ستكون تحسين مستوى الأمن للسكان المدنيين وتسهيل حرية الحركة والتنقل لحوالي 2.2 مليون شخص مشرد داخل دارفور وملايين الأشخاص غيرهم الذين ظلوا في بلداتهم وقراهم. ومن غير المرجح أن مجرد وجود عناصر حفظ السلام الدولية سيكون كافياً لردع الهجمات على السكان المدنيين من قبل القوات الحكومية والجنجويد والمتمردين وغيرهم. ومن أجل الإسهام في حماية المدنيين؛ فإن دارفور تحتاج إلى عمليات حفظ سلام وقائية ومتحركة.

كما ستخلق قوة حفظ السلام أيضاً بيئة آمنة بما يكفي بحيث يمكن فيها لجماعات الإغاثة الإنسانية الوصول لما يبلغ 4.2 مليون شخص في حاجة ماسة للمساعدة. وأخيراً فإن على القوة أن تدعم النظم الحكومية الخاصة بإنفاذ القانون والعدل، وهذا بواسطة مراقبة المبادرات ونقدها بشكل بناء وتنمية

القدرات بخصوص هذه المبادرات، وهذا لتمكين مؤسسات الدولة من توفير الحماية لسكان دارفور المحاصرين بدلاً من أن تعمل كأحد عناصر قمعهم واضطهادهم.

وكذلك فإن سكان دارفور المدنيين بحاجة للحماية الآن، ولا يمكنهم انتظار التشغيل الكامل لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور. وفي الوقت الحالي لا توفر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حماية فعالة. والجهود التي تم بذلها مؤخراً لتعزيزها بالموارد الإضافية (مثل قدرات شرطية ولوجستية إضافية وكتيبتين إضافيتين) كقيلة بتحسين الأمن، وكذلك تسهيل نقل العمل من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، إلى بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان. وفي هذه الفترة الانتقالية، توقفت مبادرات حماية بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مناطق معينة، بما في ذلك الدوريات النهارية والليلية ودوريات جمع الحطب، على أن يتم استئنافها على الفور.

ويظل الموقف في دارفور خطيراً للغاية. فانتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي التي يعاني منها أهالي دارفور خلال السنوات الأخيرة مستمرة في عام 2007. فقوات الحكومة الجوية والبرية يتكرر شنّها للهجمات العشوائية في مناطق نشاط المتمردين، متسببة في مقتل وإصابة مدنيين كثيرين. والنهب والضرب والقتل والاعتصاب المرتكب بالأساس (إن لم يكن مقتصرًا على) على يد القوات الحكومية والجنجويد والمتمردين السابقين، خلق حالة من الخوف تمس الحياة اليومية لملايين الأشخاص في البلدات والقرى ومخيمات المشردين.

والأشخاص المجبرون على الفرار من بيوتهم والذين يصلون إلى المخيمات يجدون أنفسهم محاصرين فيها. فإذا خرجوا منها لجمع الحطب أو للزراعة أو لمحاولة العودة إلى قراهم، فهم يخاطرون بالتعرض للمضايقات والسرقه والضرب والقتل من قبل الجنجويد وغيرهم من الرجال المسلحين. وكثيراً ما تتعرض النساء والفتيات اللاتي يحاولن القيام بالأنشطة اليومية للمضايقات الجنسية والاعتصاب على يد رجال مسلحين، ومنهم عناصر من القوات الحكومية أو حتى المتمردين السابقين الذين زعموا فيما سبق أنهم يحاربون بالنيابة عن ضحاياهم. وقد فاقم الأمن غير الكافي في المخيمات من مشكلات العنف المنزلي والاستغلال الجنسي.

وتبقى الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين المعرضين للخطر غير مستقرة. فالتمردون والمتمردون السابقون والقوات الحكومية والجنجويد قاموا باختطاف وسرقه ومضايقة والإساءة الجسدية لعمال الإغاثة الإنسانية، وأعاقوا توصيل المساعدة. كما تستمر الحكومة في تهديداتها وفي وضع معوقات بيروقراطية لا لزوم لها على طريق المنظمات الإنسانية.

وفشل الحكومة السودانية المنهجي في التصدي لهذه الإساءات ينعكس في تردها في اتخاذ خطوات حقيقية لحماية المدنيين ولإنهاء إفلات مرتكبي الإساءات من العقاب، وكذلك اتخاذ أية إجراءات ذات معنى لضمان المحاسبة على الجرائم المرتكبة في دارفور. وقد فشلت الحكومة حتى في تمكين قوات الشرطة التابعة لها، والتي تعتبر ضعيفة بحيث لا يمكنها نزع أسلحة الجنجويد، دعك من حماية الناس من الاغتصاب والسرقه وغيرها من الجرائم. وبعض عناصر الشرطة أنفسهم يرتكبون مثل هذه الإساءات ويفلتون من العقاب عليها. وبهذا فإن قوات الميليشيات التي تمطر دارفور بالعنف تبقى قوية ونشطة ولا يوجد من يردعها. وقد دخل بعض عناصر الميليشيات السابقين إلى قوات الدفاع المدني، مثل الشرطة المركزية الاحتياطية، والتي من واجبها حماية الأشخاص المشردين وغيرهم من المدنيين.

وعلى الرغم من أن العمليات العسكرية الحكومية المكثفة التي تسببت في وفيات كثيرة وتشريد واسع النطاق عامي 2003 و2004، قد تراجع معدلها، فإن سياسات الحكومة المنظوية على الإساءة مستمرة عبر نفس الآليات المنتهجة سابقاً، سواء بشكل علني أو بأساليب أكثر سرية. والنزاع الحالي بفاعليه الكثيرين وخططه الكثيرة ربما يكون أكثر تعقيداً وغموضاً من أزمة 2003-2004، لكن تهديده ليس أقل على الحياة والأمن وسبل العيش لملايين من مدنيي دارفور الذين ما زالوا عرضة للعنف.

و يمنع العنف الجاري مئات الآلاف من الأشخاص المشردين من العودة إلى بيوتهم. وفي الوقت نفسه فإن الأرض التي كان يقيم عليها الأشخاص المشردون واللاجئون فيما سبق قد أصبحت متوافرة لكي يستولي عليها أي أحد، ومفتوحة للاستخدام والاحتلال من قبل الجماعات العرقية التي تشكل مجتمعة الجنجويد، ومن قبل الأشخاص الذين وصلوا حديثاً من تشاد ممن على صلة بالنزاع، ومن قبل آخرين غيرهم. ويخدم احتلال الأرض في تعزيز حملة التطهير العرقي، ويهدد كثيراً فكرة السلام طويل الأجل في المنطقة.

ويستند الكثير على نجاح نقل التفويض بالعمل من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة حفظ السلام الجديدة. إلا أنه التواجد المحسن لعناصر حفظ السلام وحده لن يضع حداً للإساءات الموصوفة في هذا التقرير. والحكومة وغيرها من الأطراف مسؤولة بالأساس عن إنهاء الإساءات المنتشرة للحقوق وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وثمة حاجة لكافة التغييرات الهيكلية التي تؤدي إلى نزع الأسلحة والمحاسبة وتحسين إنفاذ القانون، وكذلك برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل. وما لم يتم التصدي لهذه القضايا معاً؛ فإن مستقبل شعب دارفور سيبقى في خطر.

التوصيات

إلى حكومة السودان

- على القوات الحكومية والمليشيات التي تدعمها الحكومة والجنجويد أن تقوم على الفور بـ (1) إيقاف حملة التطهير العرقي، و(2) إيقاف الهجمات المتعمدة والعشوائية البرية والجوية ضد المدنيين والممتلكات المدنية في دارفور.
- يجب ألا تتم إعاقة عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، وأن يتم التعاون الكامل معها (1) للتعجيل بوصول "مجموعة دعم خفيف" تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان ونشرها بالكامل، وكذلك "مجموعة دعم ثقيل" وقوة حفظ سلام تابعة لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، و(2) ضمان أن بعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور يمكنها القيام بما هي مفوضة إياه من أعمال دون إعاقة، بما في ذلك حرية الحركة في كامل أنحاء دارفور.
- تسهيل اطلاع العاملين بالإغاثة الإنسانية الكامل الآمن غير المعرض للإعاقة على كل السكان المحتاجين في دارفور، والتوصيل العاجل للمساعدة الإنسانية. ويجب التعجيل بتأشيرات الدخول وتصاريح السفر لكل منظمات الإغاثة الإنسانية والعاملين بها، والتعاون الكامل مع هذه المنظمات بحيث يمكنها أداء وظائفها الإنسانية. ويجب الكف الفوري عن تعريض أمن العاملين بالإغاثة للخطر بواسطة استخدام الطائرات والعربات البيضاء التي يمكن رؤيتها بالخطأ على أنها وسائل نقل للإغاثة الإنسانية.
- تمكين اللاجئين والأفراد المشردين من العودة الطوعية إلى بيوتهم بأمان ومع حفظ الكرامة، بما في ذلك ضمان الأمن وحرية التنقل داخل وخارج المخيمات وعلى امتداد الطرق الرئيسية، والتوزيع العاجل للحبوب الغذائية المناسبة وغيرها من الأطعمة، مثل البذور والأدوات والمواد اللازمة لإعادة البناء لكافة السكان المدنيين المحتاجين إليها. والإعلان على الملأ أن الاحتلال الرسمي أو غير الرسمي أو استيطان الأراضي الخاصة بالأشخاص المشردين لن يتم السماح به
- السعي للحصول على خبرات عناصر دولية لتعزيز نظام إنفاذ القانون في دارفور، بواسطة تنفيذ تدريب احترافي وتوفير موارد مناسبة بحيث (1) يحصل ضحايا الجرائم على العدالة، خاصة ضحايا العنف الجنسي، و(2) تأديب مسؤولي إنفاذ القانون المتورطين في الإساءات أو ملاحقتهم قضائياً بما يتفق مع المعايير القانونية الدولية.

- إيقاف الدعم العسكري والمالي والسياسي للميليشيات المسيئة والجنجويد، وكذلك تجنيد عناصر منهم، والتنفيذ الفوري لبرامج نزع أسلحة الميليشيات والجنجويد بما يتفق مع المعايير الدولية ذات الصلة.
- التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من انتهاكات القانون الدولي التي تم ارتكابها في دارفور منذ عام 2003، بما في ذلك الجرائم التي ارتكبتها القوات المسلحة السودانية والميليشيات والجنجويد، ومحاكمة المرتكبين المزعومين بما يتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، ومصادرة كل الممتلكات التي تم الحصول عليها بشكل غير قانوني وإعادتها إلى أصحابها.
- التحقيق مع المسؤولين السودانيين المزعوم تورطهم في التخطيط والتجنيد والقيادة لقوات الميليشيات والجنجويد التي ارتكبت الإساءات، وكذلك ملاحقة هؤلاء المسؤولين قضائياً وتعليق عملهم مؤقتاً بانتظار ما تسفر عنه التحقيقات.
- التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، طبقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1593، بما في ذلك تسليم أحمد هارون وعلي قشيب بما يتفق مع أوامر الاعتقال الصادرة عن الدائرة التمهيدية في 27 أبريل/نيسان 2007. وإجراء إصلاحات قانونية وغيرها من الخطوات الرامية لتعزيز النظام القضائي السوداني، مثل تعديل التشريعات وإلغاء قرار العفو العام رقم 114 لعام 2006 الذي يمنح الإفلات من العقاب لمرتكبي الإساءات.
- اتخاذ خطوات محسوسة للمساعدة على إيقاف التنافس على الموارد والنزاع في دارفور، بما في ذلك المشاركة في مشروعات التنمية الأساسية.

إلى جماعات المتمردين "غير الموقعة" وجماعات المتمردين السابقين

- إيقاف كل الهجمات العشوائية والمتعمدة ضد المدنيين، بغض النظر عن عن انتماءاتهم العرقية أو السياسية.
- تسهيل اطلاع عناصر الإغاثة الإنسانية الكامل والأمن وغير المعرض للإعاقة والتسليم الفوري للمساعدة الإنسانية لكل السكان المدنيين المحتاجين للمساعدة في دارفور.
- إيقاف كل الهجمات ضد العاملين بحفظ السلام في بعثة الاتحاد الأفريقي بالسودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، بحيث يتمكنون من تنفيذ الأعمال المفوضة إليهم دونما تأخير، بما في ذلك حرية التنقل في كامل أنحاء دارفور.
- إبلاغ الأوامر المذكورة أعلاه إلى القادة الميدانيين على الفور.

إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

- يجب تعزيز حماية المدنيين وحرية التنقل بما في ذلك إعداد دوريات نشطة على طول الطرق الرئيسية والمناطق الهامة كالأسواق، والعودة للتواصل مع المجتمعات المحلية بدافع بناء الدعم والثقة لأرجاع دوريات "جمع الحطب" وغيرها من الدوريات قصيرة وطويلة المسافات داخل وخارج المخيمات والبلدات.

إلى قسم عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة وقوة عمل دارفور المتكاملة التابعة لمديرية السلام والأمن بالاتحاد الأفريقي

- يجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور منتشرة على نطاق واسع وبشكل إستراتيجي في نقاط كثيرة تشمل دارفور كلها، بحيث يكون لديها القدرة على الوصول إلى السكان المدنيين وعلى الأخص المناطق المعرضة للخطر، ويجب على عناصر حفظ السلام أيضاً أن يكونوا مجهزين ومفوضين لبناء قواعد مؤقتة والانتشار فيها لأغراض العمل بها على المدى القصير والمتوسط، وهذا في أثناء إنشاء القواعد الدائمة.
- ضمان أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تتمتع بإمكانيات الرد السريع، بما في ذلك توافر العاملين الكافيين لديها، والطوافات المقاتلة، وناقلات الأفراد المدرعة، وتكنولوجيا لجمع معلومات متزامنة ودقيقة وتكنولوجيا تحليل لتنفيذ الأنشطة النهارية والليلية التي قد تتضمن مهام استطلاع، وتمركز عناصر حفظ السلام في مواقع كفيلة بحماية المدنيين قبل الهجمات المتوقعة، وتوفير الحماية المدرعة للمدنيين الذين يتعرضون للهجوم، وإجراء عمليات بحث وإنقاذ إذا تم اختطاف قوافل إنسانية أو غيرها، وللتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار إثر وقوعها مباشرة.
- ضمان أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تنفذ – بالتنسيق مع المجتمعات المحلية – دوريات "جمع حطب" منتظمة، ودوريات أسواق نهارية، ودوريات مشاة داخل المخيمات، وكذلك دوريات نهارية وليلية داخل وخارج المخيمات والبلدات، خاصة في المناطق الخطيرة.
- ضمان أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تركز بشكل خاص على عنصر الشرطة المحلية، وتنتشر عناصر شرطة مدربين لديهم موارد جيدة لمراقبة أنشطة الحكومة والمتمردين الشرطة وللمشاركة في أنشطة بناء القدرات التي تهدف إلى تعزيز الشرطة السودانية. وضمان أن الشرطة مدربة على التحقيق في الإساءات الخاصة بحقوق الإنسان (خاصة العنف الجنسي)، وأن ثمة أعداد كافية من عناصر الشرطة المدنية النسائية والمترجمين منتشرين انتشاراً جيداً. كما يجب نشر عناصر شرطة تولى انتباهها لمشكلات حقوق الأطفال.

- زيادة عدد مسؤولي مراقبة حقوق الإنسان في دارفور، وتوزيعهم على مكاتب استطلاعية، ومدعم بالعدد الكافي من المترجمين وغيرها من الموارد الضرورية، وضمان أن ما يكفي من العناصر النسائية موجودة بين مسؤولي مراقبة حقوق الإنسان. وضمان أن مسؤولي مراقبة حقوق الإنسان لديهم خط اتصال مزدوج يربطهم بمكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور، مع الاستمرار في السماح لمكتب المفوضية السامية بكتابة التقارير علناً عما يتوصل إليه من نتائج.
- ضمان أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لديها اتصال قائم بوكالات الإغاثة الإنسانية بحيث تعرف مواطن الحاجة إلى المساعدة لدى البعثة من ناحية تأمين وصول الإغاثة الإنسانية واحترام المساحة التي تحتاجها وكالات الإغاثة الإنسانية لتنفيذ أنشطتها بطريقة محايدة.
- بما يتفق مع قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، يجب ضمان أن بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور تحافظ على التوازن في تركيبة العاملين لديها من حيث الجنس (النوع) على كافة المستويات، ومحاسبة عناصر حفظ السلام المسؤولين عن المضايقات الجنسية، أو الاستغلال والعنف الجنسي.

إلى الدول الأطراف بالأمم المتحدة والدول الأطراف بالاتحاد الأفريقي

- يجب تحديد نقاط محاسبة مرجعية ومراقبتها عن كثب، وهذا مع كل أطراف النزاع من حيث التزامهم بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وفرض عقوبات أحادية ومتعددة الأطراف على عدم الالتزام. ويجب أن تشمل نقاط المحاسبة المرجعية (1) إنهاء الهجمات على المدنيين والاستخدام غير المشروع لألوان أو علامات الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، على الطائرات، (2) إنهاء الدعم للميليشيات المسيئة والجنجويد والشروع في تنفيذ برامج لنزع أسلحة الميليشيات والجنجويد. (3) تسهيل النشر السريع لعناصر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور وضمان أنها قادرة على تنفيذ ما تم تخويلها تنفيذه من أنشطة دونما إعاقة، بما في ذلك حرية التنقل في أرجاء دارفور. (4) إنهاء حالة الإفلات من العقاب وتعزيز المحاسبة بواسطة التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وتنفيذ إصلاحات قانونية وغيرها من الخطوات الرامية لتعزيز النظام القضائي السوداني. (5) زيادة القدرة على إدخال الإغاثة الإنسانية. (6) إنهاء تكريس التطهير العرقي بواسطة استخدام الأراضي واحتلالها.
- ضمان أن بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور لديها ما يكفي من العاملين والمعدات والخبرة التقنية وغيرها من الموارد، مع

- ملاحظة أن تحسين الحالة الأمنية في دارفور متصلة وعلى تماس مع قدرات الاستجابة السريعة وأنشطة الدوريات والعمل الشرطي.
- توفير المساعدة والدعم للعودة الطوعية والإدماج الفعال للاجئين دارفور والأشخاص المشردين العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية.
 - دعم المساعدة الإنسانية الدولية ومراقبة حقوق الإنسان والتحقيق بشأنها في دارفور.
 - الإسهام في إعادة البناء الاقتصادية والاجتماعية في دارفور.

إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة

- يجب تحديد نقاط محاسبة مرجعية ومراقبتها عن قرب، وهذا مع كل أطراف النزاع من حيث التزامهم بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وفرض عقوبات أحادية ومتعددة الأطراف على عدم الالتزام. (للاطلاع على قائمة مفصلة بنقاط المحاسبة المرجعية هذه برجاء مطالعة التوصيات إلى الدول الأعضاء بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أعلاه).